AS

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

A/47/449
S/24566
16 September 1992

ORIGINAL : ARABIC

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
البنود ٣٠ و٣٥ و٤٦ و٥٥ و٦٠ و٦١
و٨٢ و١٣١ من جدول الأعمال المؤقت*
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
آثار إحتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في
منطقة الشرق الأوسط
الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)
نزع السلاح العام الكامل
التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في
البلدان النامية
تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها
الرابعة والأربعين

مجلس الأمن
السنة السابعة والأربعون

رسالة مؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من المندوب الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

أرفق لكم طيه نص البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق السادس الذي عقد يومي الأربعاء والخميس ١٢ و١٣ ربيع الأول ١٤١٣هـ الموافقين ٩ و١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢م في مدينة الدوحة بدولة قطر (انظر المرفق) .

---

* A/46/150 .

سأغدوا ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامـــة في دورتهـــا السابعة والأربعين في إطار البنود ٣٠ و ٣٥ و ٤٦ و ٥٥ و ٦٠ و ٦١ و ٨٢ و ١٣١ ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) د. حسن علي حسين النعمة
المندوب الدائم لدولة قطـــر
لدى الأمم المتحدة

مـــرفق

البيان الختامي للإجتماع السادس لوزراء خارجية دول إعلان
دمشق ، الصادر في الدوحة ، في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

عقد أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول إعلان دمشق الاجتماع السادس يومي الأربعاء والخميس ١٢ و١٣ ربيع الأول ١٤١٣هـ الموافقين ٩ و١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢م في مدينة الدوحة بدول قطر برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية دولة قطر وبحضور أصحاب السمو والمعالي :

- معالي الشيخ/حمدان بن زايد آل نهيان
وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة

- معالي الشيخ/محمد بن مبارك آل خليفة
وزير خارجية دولة البحرين

- صاحب السمو الملكي الأمير/ سعود الفيصل
وزير خارجية المملكة العربية السعودية

- معالي السيد/فاروق الشرع
وزير خارجية الجمهورية العربية السورية

- معالي السيد/يوسف بن علوي بن عبد الله
وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان

- معالي الشيخ/سالم الصباح
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة الكويت

- معالي السيد/عمرو موسى
وزير خارجية جمهورية مصر العربية

بثقة راسخة وعزم أكيد على مواجهة الأخطار والتحديات والمشكلات التي تواجهها الأمة العربية في هذه المرحلة من تاريخها ، وتعزيزا للصلات القومية ، ولتحقيق هذه الغاية أكد الوزراء على أن إعلان دمشق هو تعبير عن التزام الدول الثماني بالعمل العربي المشترك حيث اجتمعت على ضرورته وأهميته لأنه

هو السبيل الأسلم للحفاظ على مصالح أمتنا العربية ومصيرها . وأن الإعلان هو مبادئ لبلورة نظام عربي جديد يتم إنجازه في إطار الجامعة العربية وتشارك فيه الدول العربية الأخرى التي لديها نفس التوجهات التي تضمنها الإعلان ، وبالشكل الذي يؤكد على احترام مبادئ ميثاق جامعة الدول العربية والالتزام بنصوص معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة والتي هي الأساس في تنظيم العمل العربي المشترك .

ناقش وزراء الخارجية تطورات مسيرة السلام حيث استمعوا إلى العرض الذي قدمه معالي الأستاذ فاروق الشرع وزير خارجية الجمهورية العربية السورية . وتابع الوزراء باهتمام المساعي الرامية إلى إنهاء الصراع العربي الاسرائيلي والوصول إلى حل شامل ودائم وعادل للقضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وأعرب الوزراء عن تقديرهم للجهود التي يبذلها راعيا مؤتمر السلام .

لاحظ الوزراء بارتياح بالغ الجهود التي بذلتها الأطراف العربية المشاركة في جولات المفاوضات الثنائية تعبيرا عن إرادة السلام ، وأعربوا عن تقديرهم الكامل للمواقف الإيجابية التي عبرت عنها الورقة المقدمة من وفد الجمهورية العربية السورية خلال الجولة الأخيرة من محادثات السلام الثنائية في واشنطن .

أكد الوزراء أن السلام الدائم والشامل والعادل لا يمكن تحقيقه إلا بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره .

وحيث أن السلام كل لا يتجزأ ، فإن الحلول الجزئية لا يمكن أن تضمن استقرار المنطقة وأمنها وازدهارها ، في ضوء ذلك أعرب الوزراء عن تأييدهم ودعمهم التام للمواقف التي عبرت عنها الأطراف العربية في مفاوضات السلام الثنائية التي تؤكد إرادة السلام الشامل والعادل ورفض الحلول الجزئية .

استعرض الوزراء ما انتهت إليه المفاوضات الخاصة بمشروع اتفاقية منع إنتشار الأسلحة الكيماوية ، وأعربوا عن ارتياحهم لمقاصد هذه الاتفاقية ، وفي هذا الصدد أكد الوزراء أهمية ضرورة التزام اسرائيل إلى جانب باقي دول منطقة الشرق الأوسط بهذه الاتفاقية ، وكذلك باتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية ونظام التفتيش الدولي ، انطلاقا من مبدأ المساواة والعدالة وتحقيق الأمن لكافة دول المنطقة دون تمييز ، حيث ان عدم التزام أي دولة من دول المنطقة بهاتين الاتفاقيتين معا ، أو معاملة دولة من دول المنطقة معاملة خاصة يفقد الأمر كله الجدية والفعالية . ويطالب الوزراء اسرائيل أن تلتزم بنزع سلاحها النووي وبإخضاع منشآتها النووية لنظام الاشراف الدولي في توقيت يساعد على عالمية الانضمام إلى

الاتفاقية الأخرى الخاصة بالأسلحة الكيماوية ، تأكيدا لضمان خلو منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل ويهيبون بالمجتمع الدولي العمل على حمل اسرائيل على الامتثال لذلك .

وعبتر الوزراء عن بالغ القلق لاستمرار النظام العراقي في عدم الامتثال بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت وخرقه المتواصل لشروط وقف إطلاق النار التي حددها قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ وذلك بمواصلة احتجازه لمواطنين كويتيين ورعايا دول أخرى ، ومقاطعته لأعمال لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق ورفضه لتوصياتها وكذلك مماطلته في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعملية دفع التعويضات عن الأضرار الناجمة عن عدوانه وتسويفه في إعادة كافة الممتلكات الكويتية .

ويدين الوزراء مواصلة النظام العراقي إطلاق التصريحات العدائية وتزايد التهديدات ضد الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ، ويؤكدون وقوفهم ودعمهم التام لدولة الكويت في مواجهة هذه التهديدات ، كما عبروا عن ارتياحهم لصدور قرار مجلس الأمن ٧٧٣ الذي أكد على ضمان حرمة الحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق لما يوفره هذا القرار من إسهام في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة .

ويؤكد الوزراء مجددا ضرورة تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه دونما تسويف أو تلاعب أو تجزئة ، وأن يبادر فورا إلى إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من الكويتيين وغيرهم وإنهاء هذه المأساة الإنسانية .

وجدد الوزراء حرصهم الشديد على وحدة الأراضي العراقية وسلامة العراق الإقليمية ويحملون النظام العراقي المسؤولية كاملة عن المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي نتيجة رفض ذلك النظام تنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٠٦ و٧١٢ .

ويشيدون بحرص المجتمع الدولي على وقف عمليات الإبادة التي يمارسها النظام العراقي ضد الشعب العراقي ويحملون هذا النظام مسؤولية النتائج المترتبة على ذلك .

تابع الوزراء بقلق بالغ الاجراءات التي اتخذتها ايران في جزيرة أبو موسى وتطورات الأحداث الأخيرة فيها وعبروا عن استنكارهم الشديد للإجراءات غير المبررة التي اتخذتها في الجزيرة منتهكة بذلك سيادة ووحدة الأراضي الإقليمية لدولة الامارات العربية المتحدة ، الأمر الذي تنافى مع مبادئ القانون الدولي واحترام استقلال وسيادة ووحدة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ونبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد بإستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية .

ويطالب الوزراء الجمهورية الإسلامية الايرانية باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها إمارة الشارقة وايران آنذاك ، مؤكدين على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية حكومة دولة الامارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد ، كما يعرب عن رفضه القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الاسلامية الايرانية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الامارات العربية المتحدة .

وإذ يعبر الوزراء عن الأمل في أن تراجع الجمهورية الإسلامية الايرانية موقفها من هذه القضية ، فإنهم يؤكدون وقوفهم التام إلى جانب دولة الامارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وتأييدهم المطلق لكافة الاجراءات التي تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة .

أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ لاستمرار معاناة الشعب الصومالي الشقيق وتعرضه للمجاعة والموت والتشريد وخاصة الأطفال والنساء .

وأكدوا مجددا دعم ووقوف دولهم إلى جانب الصومال في محنته المؤلمة وأملهم في عودة الأمن والاستقرار إلى ذلك البلد الشقيق ، وجددوا عزمهم على الاستمرار في تقديم معونات الاغاثة العاجلة لشعب الصومال الشقيق ، وناشدوا الأسرة الدولية بالاسراع في توفير المعونات الغذائية والطبية ، وأعربوا عن مساندتهم لجهود مجلس الأمن في مجال تعزيز القوات الدولية العاملة في الصومال تحقيقا للأمن والاستقرار .

وإذ يعرب الوزراء عن تعاطفهم مع أبناء الشعب الصومالي الشقيق يناشدون كافة القوى الوطنية الصومالية حقن الدماء ونبذ الخلافات وتغليب المصلحة الوطنية حفاظا على وحدة وسلامة الأراضي الوطنية والتعاون الكامل مع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٧٣٣ .

أعرب الوزراء عن اهتمامهم البالغ بالوضع المأساوي في البوسنة والهرسك وعن رفضهم للعدوان عليها وضم الأرض بالقوة . ويدينون التصفية الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان لشعوب البوسنة والهرسك التي يقترفها الصربيون في البوسنة والهرسك .

رحب الوزراء بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبخاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٧١ (١٩٩٢) وقرار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الإنسان في يوغوسلافيا وبالنتائج التي توصل إليها مؤتمر لندن حول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا .

يطالب الوزراء باحترام السيادة والاستقلال والوحدة الإقليمية للبوسنة والهرسك وبتطبيق القانون

الدولي واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبإنسحاب سريع لجميع القوات الصربية النظامية وغير النظامية في الإقليم وبنشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحقيق تسوية دائمة تضمن السلام والأمن واحترام مصالح جميع الأطراف .

أكد الوزراء أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين دولهم . ولتنسيق هذا التعاون فقد أوصى الوزراء بإنشاء لجنة من وزراء المالية والاقتصاد في دولهم ، وتقدم توصياتهم لحكومات دول إعلان دمشق . واتفق الوزراء على أن تقوم دولة قطر بالتنسيق بتحديد موعد الاجتماع الأول ، كما اتخذ الوزراء عدة توصيات سترفع لحكوماتهم .

واتفق الوزراء على عقد اجتماعهم القادم في مدينة أبو ظبي بناء على دعوة كريمة من حكومة الامارات العربية المتحدة .

أعرب الوزراء عن شكرهم وتقديرهم لدولة قطر الشقيقة حكومة وشعبا على استضافتها لهذا الاجتماع وعلى ما قوبلوا به من حرارة استقبال وكرم ضيافة وحسن وفادة وعن تطلعهم لعقد اجتماعهم القادم .